



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 20 نوفمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7123



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الاستيطان.. مخالف للقانون والأخلاق الدولية

الإمارات اليوم

03 (أم الإمارات).. صفحة الإمارات المشرقة في رعاية الطفولة

تقارير وتحليلات

04 «العالمي الإفريقي للأعمال».. منتدى لترسيخ مكانة الإمارات الاقتصادية

05 ماذا بعد عودة الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن؟

06 هل يبدأ سقوط الدومينو في إيران لينتهي في العراق ولبنان؟

شؤون اقتصادية

08 «إيكونومست»: مرونة في الأداء تعكسها نتائج الفصل الثالث في بنوك الإمارات

09 انفوجراف: طائرة النقل العسكرية إيرباص C-295

من إصدارات المركز

10 المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في ألمانيا.. التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل

تطورات الأزمة الإيرانية

11 تعميم إعلامي حول تطور الاحتجاجات وأعداد القتلى في إيران



الاستيطان.. مخالف للقانون والأخلاق الدولية

يمثل إعلان وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة «غير متسقة مع القانون الدولي»، الذي لقي رفضاً فلسطينياً قاطعاً وإدانات عربية ودولية واسعة؛ حلقة أخرى في سياسة الانحياز الكامل للاحتلال الإسرائيلي؛ وهي ليست تحولاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وحسب، ولكنها أيضاً تمثل استهتاراً بالقانون الدولي؛ وخرقاً للقيم الإنسانية التي تعارفت عليها المجتمعات والأمم على مدار التاريخ؛ والحقيقة أن الولايات المتحدة بهذا الإعلان تجاوزت كل الحدود؛ حيث سمحت لنفسها أن تتجرأ على حقوق الآخرين وتتصرف بها كما تشاء، تماماً كما لو كانت تحكم غابة لا يسود فيها سوى قانون القوة؛ فالمستوطنات التي يرفضها القانون الدولي، وصدرت بحقها عشرات القرارات الملزمة من مجلس الأمن وكان من بينها وأهمها أيضاً القرار الذي صدر أواخر عام 2016، بأغلبية ساحقة، ويُعدُّ الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية غير شرعيٍّ، ويطالب الاحتلال الإسرائيلي بإيقافه؛ هو عمل ليس مخالفاً للقانون فقط، ولكنه أيضاً اعتداء مباشر على حقوق أناس آخرين؛ حيث ينطوي على مخاطر كثيرة منها تهجير أصحاب البلاد الأصليين من أرضهم وحرمانهم حتى من أبسط حقوقهم في أن يعيشوا على الأرض التي ولدوا فيها وورثوها عن آبائهم على مدار آلاف السنين. ثم يأتي مسؤول يملك من القوة والسطوة ومن على بعد آلاف الكيلومترات يقرر مصير أرض اغتصبت بالقوة؛ ويصر على حرمان أهلها الأصليين من حقهم في استعادتها؛ كما تطالب الشرعية الدولية، وكما تطالب كل دول وشعوب العالم، بالطبع باستثناء المتطرفين في «إسرائيل» ونظرائهم في الولايات المتحدة. والأمر الغريب، بل والمستهجن، أن يعلن بومبيو أن هذا القرار سيساعد على تحريك عملية السلام المنعقدة أصلاً منذ سنوات بسبب تعنت الاحتلال وهمجيته، ودعم الولايات المتحدة وغطرستها، والأدهى والأمرُّ أن بومبيو يقول: إن مستقبل المستوطنات في الضفة الغربية متروك للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ ولعله من السخرية أن تدعو للسلام وأنت تعمل ضده. هذه هي حال الإسرائيليين ومن يقف وراءهم من الأمريكيين، حيث يتواصل الحديث عن الرغبة في السلام والسعي من أجل التطبيع، وكأن الصراع المستمر منذ أكثر من سبعة عقود، وتسبب في واحدة من أكثر المآسي الإنسانية على مر العصور، مجرد نزاع على ملكية قطعة أرض.

إن المستوطنات لم تعد فقط عقبة أمام تحقيق السلام؛ بل أصبحت كالكلايا السرطانية حيث تطوق الفلسطينيون من كل جانب؛ وباتت مزارع أكثر الناس تطرفاً في الكيان الإسرائيلي، حيث يقطنها الكثير من المتعصبين والمتطرفين المسلحين الذين ارتكبوا الكثير من الجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، حيث قتلوا الأطفال وحرقوا المنازل وأهلها بداخلها؛ كما دنسوا المقدسات وحرقوا بيوت العبادة؛ وفي كثير من الأحيان على مرأى ومسمع، بل وحماية من قوات الاحتلال.

إن الإعلان الأمريكي كغيره من القرارات الأخرى الجائرة، التي من بينها إعلان القدس عاصمة «إسرائيل» والاعتراف بسيادة الاحتلال على أراضي الجولان العربية المحتلة؛ باطل من كل الوجوه ومرفوض ويتعارض كلياً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الراضية للاستيطان، ولا يترتب بالتالي عليه أي شيء من الناحية القانونية؛ بل يعد عدواناً مادياً ومعنوياً على الشعب الفلسطيني، الذي ما زال الشعب الوحيد في العالم الذي يقبع تحت الاحتلال، ولم يُنصف حتى الآن برغم صدور مئات القرارات لصالحه؛ وكذلك على الأمة العربية والإسلامية التي تعتبر فلسطين أرضاً مباركة ولا يمكن أن تفرط بها أو تقبل المساس بحقوق شعبها في حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس؛ مهما كانت الغطرسة الإسرائيلية ومهما دعمتها أمريكا؛ لأن هذه الحقوق لا تسقط بالتقادم ولا يمكن لشعب حر ناضل على مدار أكثر من سبعين عاماً وقدم آلاف الشهداء أن يقبل بهذا الجور؛ أو يستسلم لـ«منطق» القوة؛ حيث يقف العالم بأسره مناصراً له؛ ويعترف بحقه في أن يعيش كغيره من الشعوب على أرضه بسلام؛ وأن يتمتع بالحقوق الأساسية التي تتمتع بها شعوب العالم الأخرى.

(أم الإمارات).. صفحة الإمارات المشرقة في رعاية الطفولة

احتفال دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم، بمناسبة اليوم العالمي للطفل الذي يصادف في 20 نوفمبر من كل عام، هو تأكيد للاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة للأطفال والطفولة، وانعكاس لفاعلية التوجيهات التي أمرت بها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية (أم الإمارات) من أجل تعزيز فضلى الممارسات العالمية في الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية للأطفال، بوصفها المرتكزات لإرساء مجتمع متطور ومتجانس، ينعم فيه الأطفال بالأمن والاستقرار، ويحظون بالحماية والرعاية والتمتع بكافة الحقوق، التي يكفلها القانون من دون تمييز.

ويعبر قول سعادة عمر عابدي، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، خلال زيارته مقر الاتحاد النسائي العام: «نتوجه إلى سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات)، بأسمى آيات الشكر والتقدير على جهودها المستمرة في دعم ورعاية حقوق الطفل والمرأة، محلياً وإقليمياً وعالمياً، وعلى قيادتها ورعايتها البارزة للعديد من المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تحسين وضع الطفل والمرأة وتمكينهما من نيل حقوقهما كاملة»، عن مدى التقدير الذي تحظى به سموها أممياً، لدورها الرائد وعطائها الكبير في رعاية حقوق الأطفال في الدولة وخارجها، وخاصة في برامج التنمية المستدامة لتحسين أوضاعهم، الأمر الذي مكن القاضي والداني من تلمس جهود سموها في دعم ورعاية الطفولة، داخل دولة الإمارات وخارجها، عبر الاستراتيجيات والمبادرات التي تم إقرارها لأجل حماية الأطفال من أي انتهاك يخالف الأعراف والمواثيق الإنسانية في شتى المجالات وكل الأشكال.

سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات) قالت في وقت سابق إن الطفل هو «صانع المستقبل، فهو رجل الغد لذلك علينا أن نعمل من أجل أن ينمو سليماً صحياً واجتماعياً وثقافياً»، وهو ما يفسر حجم ونوعية المبادرات الرائدة في انتشار مراكز الأمومة والطفولة في جميع أنحاء الدولة، وإصدار مجموعة قرارات مهمة لحماية الطفل، وإنشاء مؤسسات عامة وخاصة لحماية الأطفال وصون حقوقهم الإنسانية، ومنح جميع الأطفال في الدولة حقوقهم الكاملة في مجالات السلامة والإنماء والحماية والمشاركة؛ حيث تم إصدار قانون يحمي الطفل، يسمى قانون «وديمة»، لرعاية رفايته وصحته وحقوقه التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية ومبادئ الدستور الإماراتي.

وبدأً من 17 نوفمبر الجاري، أطلقت وزارة التربية والتعليم الأسبوع الوطني للوقاية من التنمر في البيئة المدرسية، حيث قالت الريم عبدالله الفلاسي، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، إن إطلاق هذا الأسبوع للعام الثاني على التوالي يعني أن «برنامج الوقاية من التنمر الذي حرص المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على تنفيذه حقق نتائج المرجوة، كما أن فوائده بدأت تظهر بصورة كبيرة على أبنائنا الطلاب في مدارسهم ومراكزهم العلمية» مشيرة إلى أن برنامج الوقاية من التنمر بدأه المجلس منذ عام 2014 بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام ومنظمة اليونيسيف ووزارة التربية والتعليم.

كما يقوم «المجلس الأعلى للأمومة والطفولة» ببرامج متقدمة لرعاية الطفل، حيث دعا الجهات الاتحادية والقطاع الخاص ومختلف الفئات الاجتماعية إلى الاحتفاء بيوم الطفل الإماراتي في الـ 15 من مارس من كل عام، بتوجيه من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات). كما تأتي «الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة» و«الخطة الاستراتيجية لتعزيز حقوق وتنمية الأطفال أصحاب الهمم 2017 - 2021» بمثابة تنويع للبرامج التي تنفذها دولة الإمارات بشأن حماية الطفولة ورعايتها، الأمر الذي حولها إلى نموذج عالمي يحتذى به في تقديم كل السبل الكفيلة لرعاية الأطفال، وجعلهم شركاء ومساهمين فاعلين في مسيرة التنمية المنشودة، بإطلاق المبادرات والمساعدات التي تصب في خدمة الأطفال، وتوجد لهم البيئة السليمة لتنشئتهم، وتساعدهم على تخطي الصعاب في الدولة والمنطقة والعالم.



«العالمي الإفريقي للأعمال».. منتدى لترسيخ مكانة الإمارات الاقتصادية

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات عميقة مع القارة الإفريقية في المجالات كافة، وخاصة في القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية؛ الأمر الذي يؤكد مكانة الدولة المرموقة في خريطة الاقتصاد العالمي، وخاصة إمارة دبي، التي تعدّ صاحبة الدور الأبرز في تعزيز حركة التجارة الدولية، بوصفها بوابة للدول الإفريقية إلى كل أسواق العالم.

التجاري، بمدينة جوهانسبورغ، حيث تمكنت من خلاله من تحقيق تقدم في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها في قارة إفريقيا عموماً، وجنوب إفريقيا على وجه الخصوص؛ لكون الأخيرة تمثل مركزاً استراتيجياً مرتبطاً بالأسواق الإفريقية والدولية، وبوابة دخول للعديد من الدول الواقعة في جنوب القارة. فوفقاً لسعادة عبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون



التجارة الخارجية، فإن الاستثمارات الإماراتية في جنوب إفريقيا مقبلة على قفزة نوعية خلال الفترة المقبلة في ضوء إعلان دولة الإمارات ضخ استثمارات مباشرة بقيمة 10 مليارات دولار في جنوب إفريقيا، كما ارتفعت استثمارات جنوب إفريقيا في الدولة إلى مليار و385 مليون درهم بنهاية عام 2016 بزيادة نسبتها 37.5% عن عام 2014. فيما أكد سعادة محسن سعيد الهاملي، سفير الدولة لدى جمهورية جنوب إفريقيا، أن قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين ارتفعت من 9.3 مليار درهم خلال عام 2016 إلى 14.1 مليار درهم عام 2018، بزيادة بلغت 4.8 مليار درهم، وبنسبة نمو 51.6%.

وبالعودة إلى إمارة دبي ودورها في تعزيز العلاقات الإماراتية مع قارة إفريقيا، فقد تمكنت الإمارة من ترسيخ مكانتها العالمية كعاصمة للمشاريع الناشئة وريادة الأعمال، إذ يعدّ «برنامج تدريب المشاريع الناشئة الإماراتية- الإفريقية»، أول برنامج من نوعه يعزز التعاون والشراكة بين المشاريع الناشئة في دبي وقارة إفريقيا، هدفه استقطاب المشاريع الناشئة إلى الدولة، ومساعدة الشركات الناشئة في الدولة على التوسع إلى الأسواق الخارجية في إفريقيا، من خلال تزويد رواد الأعمال، على الجانبين، بالمهارات والقدرات المبتكرة لتنمية مشاريعهم الناشئة، وذلك بما ينسجم مع توجهات الدولة لترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وتوسيع قاعدة الشركات المتوسطة والصغيرة، وتعزيز دورها في دفع عجلة نمو قطاع الأعمال.

انطلاقاً من أن دولة الإمارات عموماً، وإمارة دبي بشكل خاص، تعدّ مركزاً لصياغة ملامح مستقبل الاقتصاد عالمياً، وتحديدًا في قطاعي الاستثمار والتجارة، فقد نظمت غرفة تجارة وصناعة دبي أعمال الدورة الخامسة من «المنتدى العالمي الإفريقي للأعمال»، يوم الاثنين الموافق 18 نوفمبر الجاري، برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث كشف رئيس مجلس إدارة الغرفة، ماجد الغرير، أن تجارة الإمارة غير النفطية مع القارة الإفريقية ستخطى حاجز التريلين دولار، خلال الفترة من 2011 إلى 2019.

المنتدى هذا العام الذي جاء تحت شعار «إفريقيا الغد، نماء المستقبل»، وشارك فيه رؤساء دول وحكومات ومسؤولون كبار من الدول الإفريقية، يهدف إلى بحث الفرص والتحديات واستشراف المستقبل وبناء الشراكات الاستراتيجية في قطاعات عدة بين دولة الإمارات والقارة الإفريقية، حيث أصبح المنتدى، على مدار خمس دورات، منصة رائدة لأصحاب الأعمال، ومركزاً لصياغة ملامح مستقبل التعاون الاقتصادي بين الدولة وإفريقيا في مجالي الاستثمار والتجارة، وخاصة في الأسواق الإفريقية التي يُنظر إليها بوصفها أسواقاً واعدة بالعديد من الفرص الاستثمارية، ولاسيما في قطاعات الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، وتجارة التجزئة، والسياحة، والتمويل.

وخلال استقبال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، رئيس جمهورية غانا، نانا أكوفو أددو، يوم انطلاق المنتدى، شهد سموه تبادل عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين حكومتي الدولتين؛ شملت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل واتفاقية التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية، ومذكرة تفاهم بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرات، ومذكرة تفاهم في مجال القوى العاملة. وفي يونيو الماضي، شاركت دولة الإمارات في معرض إفريقيا

عاد، أول أمس الاثنين، الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن، حيث وصل إلى هناك رئيس الوزراء معين عبدالملك، برفقة عدد من أعضاء حكومته، وفقاً لاتفاق الرياض الذي تم توقيعه بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، في خطوة مهمة لتنفيذ الاتفاق المذكور.

ماذا بعد عودة الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن؟



وصل رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك، برفقة عدد من أعضاء حكومته، إلى العاصمة اليمنية المؤقتة، عدن، يوم الاثنين الماضي، بعد نحو أسبوعين من اتفاق الرياض، الذي تم توقيعه بين كل من الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، في 5 نوفمبر الجاري، برعاية حكومة المملكة العربية السعودية، وينص في أحد بنوده على عودة الحكومة اليمنية إلى عدن خلال الأسبوع الأول من توقيع الاتفاق، وقد أفادت مصادر خاصة بأن الأيام القادمة ستشهد عودة مسؤولين حكوميين آخرين إلى عدن؛ لممارسة مهام عملهم؛ وفقاً للاتفاق المذكور، ما يعني العودة الكاملة للحكومة الشرعية إلى العاصمة المؤقتة لليمن.

أغلبية كبيرة من الشعب اليمني في المناطق المحررة نقصاً حاداً في الخدمات المتوافرة لهم من قبل السلطات المعنية، سواء كانت هذه الخدمات تعليمية أو صحية، أو غيرها. وثالثها، الانخراط في عملية تنسيق دائم وتشاور مع الطرف الآخر في الاتفاق ممثلاً في المجلس الانتقالي الجنوبي، من أجل ضمان تنفيذ اتفاق الرياض بشكل سلس، ولعل هذه المهمة، هي الأكثر حيوية، فالاتفاق يتضمن العديد من البنود التي تتطلب من الطرفين تنسيقاً كاملاً بهدف أن تتم عملية التنفيذ في المواعيد المقررة، حتى تتحقق الأهداف التي من أجلها تم توقيعه. رابعها، توحيد الجهود الخاصة بالثبوت لانقلاب ميليشيات الحوثي وإنهاء هذا الانقلاب، الذي أدخل البلاد في أزمة ممتدة، كانت لها انعكاساتها السلبية الشديدة على اليمن واليمنيين.

إن المستفيد الوحيد من استمرار حالة عدم الاستقرار في اليمن، هو جماعة الحوثيين الانقلابية، التي هي أداة لمشروع إيراني خبيث يستهدف النفاذ إلى اليمن وتشكيل مركز نفوذ هناك، كما فعلت طهران في عدد آخر من الدول العربية، ومن هنا، فإن البدء بتنفيذ اتفاق الرياض، من خلال عودة الحكومة اليمنية إلى عدن، يمثل خطوة مهمة لمواجهة هذا المشروع، ولكن المهم الآن، هو أن يلتزم طرفا الاتفاق بكل ما جاء فيه وألا يضع أي منهما عراقيل في طريق تنفيذ كل بنوده، على النحو الذي يضمن توحيد كل الجهود لمواجهة انقلاب الحوثيين.

وفي الواقع، فإنه كان من المفترض أن تعود الحكومة بكامل أعضائها إلى عدن، كما نص اتفاق الرياض، ولكن الذين عادوا هم رئيس الوزراء وعدد من أعضاء مجلس الوزراء فقط، كما سلفت الإشارة، وكانت هذه العودة مقررة بعد أسبوع فقط، أي في الثاني عشر من نوفمبر الجاري، ولكنها تأخرت أسبوعاً إضافياً، بيد أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من أهمية هذه الخطوة، لكونها تدشن بداية تنفيذ اتفاق الرياض، الذي يؤمل أن يقود إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن، بالنظر إلى ما انطوى عليه من توافق بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وبالنظر إلى شموليته أيضاً، حيث نص على تشكيل حكومة جديدة مكونة من 24 وزيراً مناصفة بين الجنوب والشمال في مدة لا تتجاوز 45 يوماً من توقيع الاتفاق، وتوحيد كل التشكيلات الأمنية والعسكرية تحت سلطة وزارتي الداخلية والدفاع.

ومما لا شك فيه أن ثمة أولويات عاجلة يجب على الحكومة القيام بها: أولها، الملف الأمني، حيث إنه مطلوب من الحكومة دعم الاستقرار الأمني في عدن وفي المناطق التي تم تحريرها من ميليشيات الحوثي الانقلابية، حتى يشعر اليمنيون بأن هناك تقدماً حصل على أرض الواقع، وأن الاتفاق بدأ يؤتي ثماره، وهذا أمر مهم للغاية لإكساب الاتفاق التأييد الشعبي المطلوب. وثانيها، توفير الخدمات الملحة للمواطن اليمني في هذه المناطق، حيث تعاني



يتناول تقرير «دويتشه فيله» الإخباري تداعيات الاحتجاجات في إيران والعراق ولبنان؛ ويستكشف إمكانية أن تتحول مطالب الإيرانيين من التراجع عن رفع أسعار البنزين إلى المطالبة بإسقاط النظام السياسي أو الحكومة مقارنة بما يجري في لبنان والعراق؛ وذلك بحكم القواسم المشتركة بين هذه الدول.

هل يبدأ سقوط الدومينو في إيران لينتهي في العراق ولبنان؟



وبحسب تصريحات سابقة للإعلامي العراقي أحمد الركابي لـ DW عربية، فإن العراق يمثل خطأً أحمر بالنسبة إلى إيران، ليس فقط من الناحية الأمنية؛ نظراً للحدود الشاسعة بينهما، أو استفادتها من العائدات النفطية، بل كذلك لوجود أحزاب عراقية ترتبط بإيران.

وفي لبنان، لا تركز إيران تأثيرها فقط عبر حزب الله، الذي كان رافضاً للاحتجاجات الأخيرة وسعى إلى وقفها، بل تلعب كذلك على قوة الطائفة الشيعية في بلد يعتمد الطائفية نظاماً سياسياً برغم كل الانتقادات الموجهة إليها. لكن المفارقة أن عدداً من المحتجين في العراق، طالبوا برفع طهران يدها عن البلد، بل إن «الحاضنة الرئيسية لإيران في العراق أو في لبنان (أي المناطق الشيعية) لم تعد تقبل أن تكون طهران هي من تحكمها.

غير أن المحلل السياسي نجاح محمد علي، يرى أن هناك تعميماً في هذا القول، متحدثاً عن أن إيران تملك قاعدة شعبية واسعة في البلدين، وعندما تخرج مجموعة من الشيعة للاحتجاج ضدها، فهي لا تعكس توجهات الطائفة كلها. ويدافع نجاح محمد علي في تصريحات لـ DW عن الوجود الإيراني في العراق، متحدثاً عن أن طهران قامت بدور كبير في محاربة «داعش» وفي تقديم الدعم اللازم للبلاد، فيما تتحمل واشنطن جلّ المشاكل، فهي من «احتلت العراق وأنشأت النظام السياسي، وهي من جاءت بالطبقة الفاسدة إلى الحكم» بحسب قوله.

كثيرة هي القواسم المشتركة بين إيران من جهة ولبنان والعراق من جهة ثانية، أبرزها أن القوى المدعومة من طهران هي الأقوى سياسياً في البلدين العربيين، لكن الاحتجاجات الأخيرة تنبئ أن «الأخطبوط» الإيراني يعيش أوقاتاً صعبة.

في عام الاحتجاجات التي انتشرت في أكثر من بلد، لدرجة حديث محللين عن «ربيع عالمي» وليس فقط عربياً جديداً، يخرج آلاف المتظاهرين في إيران. في الظاهر تتوقف المطالب على رفض رفع أسعار البنزين، لكن في العمق، قد تتوحد مطالب الإيرانيين مع مطالب اللبنانيين والعراقيين، ضد النظام السياسي كله، ولاسيما مع وجود قواسم كثيرة مشتركة بين البلدان الثلاثة، أبرزها القبضة الإيرانية التي تتجاوز حدود بلدها.

ووصلت الاحتجاجات الإيرانية إلى درجة مقتل متظاهر وشرطي، في وقت تقول فيه تقارير أخرى إن رقم الوفيات يبقى أكبر، بينما نقلت وكالة فارس للأبناء أن السلطات اعتقلت أكثر من 1000 متظاهر، في رد على العنف الذي تسبب بإضرام النيران في 100 بنك.

من جهته، يعيش العراق على وقع أكبر مظاهرات في تاريخه منذ سقوط نظام صدام حسين، إذ يطالب المحتجون بإقالة الحكومة وحل البرلمان. ووفق وكالات الأنباء، تسببت هذه المظاهرات -منذ بدئها قبل أسابيع- بمقتل أكثر من 300 شخص. أما في لبنان، فقد تسببت الاحتجاجات التي ترفع مطالب سياسية واقتصادية باستقالة حكومة سعد الحريري.

كلمة السر: النظام الإيراني

منذ سقوط نظام صدام حسين، احتفظت طهران بتأثير كبير على الساحة العراقية، مستفيدة في ذلك من كون الشيعة أغلبية في البلد، ومن القرب الجغرافي، ومن غياب الاستقرار، لتتمكن من التغلغل العسكري والسياسي.



من يؤثر في من؟

ستتأثر إيران سلباً في حال نجح المتظاهرون العراقيون واللبنانيون في إضعاف الأحزاب السياسية المرتبطة بقيادة طهران، بحسب تحليل لـ «نيويورك تايمز»، لذلك سعت وسائل الإعلام الإيراني، بحسب المصدر ذاته، إلى تصوير سيئ للمظاهرات في لبنان والعراق، وتصفها بكلمة «تحريض» التي استخدمت لوصف المظاهرات المناوئة للحكومة في إيران، فضلاً عن اتهام أمريكا وإسرائيل والسعودية بتأجيج هذه الاحتجاجات بغية إضعاف إيران. غير أن هناك من يرى أن احتجاجات إيران ليست بـ«البراءة» التي تصوّر بها، إذ يقول نجاح محمد علي، إن طهران اختارت عمداً هذا التوقيت، لأجل تنفيذ «قرار تقنين استخدام البنزين ورفع الدعم عن بعض أصنافه»، حتى «تقوم بجرّ جماعات تعمل مع دول خارجية إلى الفخ، فيتم فرز المتظاهرين الذين يرغبون في تقويض النظام». ويشرح محمد علي أكثر بالقول إن «غالبية الشعب الإيراني لا يمكن أن تحتج على هذه الخطوة الحكومية، لأنها ستضخ أموالاً لدعم 75% من الشعب الإيراني»، أما مظاهرات التخريب التي وقعت، فهي «مدعومة من الخارج»، تماماً كما حدث في لبنان والعراق وفق قوله، مشيراً إلى أن استهداف هذه الدول الثلاث يعود إلى انتمائها إلى «محور المقاومة».

المسؤولون الأمريكيون لا يخفون ابتهاجهم بما يجري من مظاهرات في إيران، طمعاً في سقوط هذا النظام. لكن هل هم الذين أطلقوا هذه الاحتجاجات؟ من الصعب ربط الأمر بالمؤامرة الخارجية بهذا الشكل. فقد شهدت البلاد مظاهرات متعددة في تاريخها الحديث، كما جرى

في صيف عام 2018، عندما خرج المتظاهرون ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي الوقت الذي تبرر فيه طهران مشاكلها الاقتصادية بالعقوبات الأمريكية، فإن المشاكل المالية ليست بكل هذه الحدة عند حرسها الثوري، أداتها للتغلغل العسكري في سوريا ومناطق أخرى، إذ كشفت جريدة «وول ستريت جورنال» مؤخراً أن هذا الحرس تمكن من إيجاد مصادر تمويل جديدة.

الاحتجاج.. لغة العالم

عموماً فإن الاحتجاجات في إيران ولبنان والعراق غير مرتبطة ببعضها بالضرورة، فالعالم يشهد مظاهرات متعددة، سواء في دول أخرى بالمنطقة العربية، كالجزائر والسودان، أو في أمريكا اللاتينية، وتحديدًا الإكوادور وبوليفيا والتشيلي، أو حتى في دول شرق آسيا كهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، بل وصلت المظاهرات إلى القارة العجوز، إذ تتواصل في فرنسا مظاهرات السترات الصفراء التي خرجت لأسباب اجتماعية، وتسببت في إحراج كبير للرئيس إيمانويل ماكرون.

ويعلق كلوس فرانكنبيرغر، من صحيفة «فرانكفورتر أليمانينه تسايونخ» بالقول: إن هناك بالتأكيد آثار عدوى بين كل هذه الاحتجاجات، لأن الحكومة الجيدة غائبة في الكثير من البلدان، مقابل تفشي الفساد وسوء الإدارة. ويتابع أنه لم يعد مقبولاً الإقصاء السياسي والحرمان الاجتماعي-الاقتصادي، وأنه إذا لم تتجاوز الحكومات مع مطالب المتظاهرين بشكل مبكر، فإن «التطرف سيكون هو النتيجة، فالعنف سيؤدي إلى فوضى وسيغذي القمع المضاد» بحسب تعبيره.

«إيكونومست»: مرونة في الأداء تعكسها نتائج الفصل الثالث في بنوك الإمارات

أكدت مجلة «إيكونومست» البريطانية أن نتائج الأعمال عن الفصل الثالث من 2019، التي أعلنتها غالبية البنوك العاملة في دولة الإمارات أخيراً، تعكس مرونة في أداء هذه البنوك ونجاحاً من جانبها في إيجاد أنشطة جديدة مولدة للدخل. وأشارت المجلة في تقرير إلى حقيقة لافتة للنظر، وهي تحقيق عدد لا بأس به من كبريات البنوك في الدولة زيادات هائلة

في أرباحها في الفصل الثالث من 2019، وذلك على الرغم من الظروف العامة غير المواتية، ومنها تباطؤ الاقتصاد العالمي بصفة عامة، وقرارات التخفيض المتتالية في أسعار الفائدة. وأضاف التقرير أن نجاح عدد من البنوك في الدولة في تحقيق زيادات كبيرة في أرباحها في الربع الثالث من 2019 يعكس نجاحها في تنويع حافظة أعمالها ومصادر ربحيتها.



أبوظبي تتفوق مع ارتفاع أسواق الخليج الرئيسية



فاق أداء الأسهم في أبوظبي الأسواق الخليجية الأخرى، يوم أمس الثلاثاء، مدعومة بأسهم الخدمات المالية والاتصالات. وصعد مؤشر أبوظبي 0.8 بالمئة، مدفوعاً بارتفاع 1.7 بالمئة في سهم اتصالات وزيادة 0.7 بالمئة في سهم أكبر بنوك دولة الإمارات، بنك أبوظبي الأول. وواصل المؤشر الرئيسي للبورصة السعودية مكاسبه لليوم الثالث على التوالي، خاتماً الجلسة على ارتفاع 0.6 بالمئة. وصعد سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، كبرى شركات صناعة البتروكيماويات بالمملكة، 2.4 بالمئة. وارتفع سهم مجموعة صافولا 3.2 بالمئة. وصعد سهم الكثيري القابضة 9.9 بالمئة، ليصبح أكبر الربحيين على المؤشر. ونُقل السهم إلى السوق الرئيسية في الثالث من نوفمبر، وزاد أكثر من 86 بالمئة منذ ذلك الحين. وأغلق مؤشر دبي مرتفعاً 0.7 بالمئة. وارتفع سهم إعمار العقارية 1.7 بالمئة، وصعد سهم بنك الإمارات دبي الوطني 0.4 بالمئة. وزاد سهم العربية للطيران 1.5 بالمئة بعد يوم من إعلان شركة الطيران منخفض التكلفة عن طلبية لشراء 120 طائرة إيرباص إيه 320 نيو في صفقة تقدر بقيمة 14 مليار دولار.

النفط يهوي بفعل مخاوف تخمة المعروض ومحادثات التجارة



تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل، يوم أمس الثلاثاء، بفعل المخاوف من تخمة معروض عالمي وعدم إحراز تقدم صوب تسوية نزاع التجارة الأمريكي-الصيني الذي يلقي بظلاله على توقعات الطلب. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.53 دولار بما يعادل 2.5 بالمئة ليتحدد سعر التسوية عند 60.91 دولار للبرميل. وفقدت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1.84 دولار أو 3.2 بالمئة لتغلق عند 55.21 دولار للبرميل. وكان برنت قد ارتفع نحو 15 بالمئة هذا العام، مدعوماً باتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا - فيما بات يعرف

بمجموعة أوبك+ - على خفض الإنتاج 1.2 مليون برميل يومياً من أول يناير. لكن ثلاثة مصادر قالت لـ «رويترز» إن من المستبعد أن توافق روسيا على تعميق تخفيضات إنتاج النفط خلال اجتماع مع المصدرين الآخرين الشهر المقبل، غير أنها قد تقبل بتمديد القيود القائمة. وقالت مصادر من (أوبك) إن المنظمة وحلفاءها سيدرسون تعميق تخفيضات معروض الخام عندما يجتمعون في ديسمبر نظراً إلى المخاوف من ضعف نمو الطلب في 2020. وقال مصدر مطلع «نتوقع محادثات صعبة في ديسمبر. روسيا لن توافق قطعاً على (تعميق) التخفيضات في الشتاء». ودفعت أنباء موقف روسيا أسعار النفط للانخفاض مع تخوف المستثمرين من تخمة معروض محتملة. لكن جيم ريتربوش، رئيس ريتربوش وشركاه، بدا مستهيناً ببواعث القلق تلك، قائلاً: «سنعيد القول بأن تسعير برنت عند مستوى 60 دولاراً أو أقل سيزيد فرص الخروج بتخفيض إضافي في الإنتاج من محادثات (أوبك) المقبلة ما سيسمح بمحو ما يبدو أنه تخمة معروض متواضعة».



طائرة النقل العسكرية إيرباص C-295

تعرض شركة «إيرباص» طائرة النقل العسكرية «C-295» ضمن معروضاتها المختلفة في معرض دبي للطيران 2019، حيث تحظى الطائرة باهتمام من قبل العديد من الدول

أعلنت القوات المسلحة
الإماراتية في نوفمبر 2017 شراء
5 طائرات من هذا الطراز

تم تطويرها لتتمكن من حمل
صواريخ مضادة للسفن ونظام
للإنذار المبكر

طائرة نقل تكتيكية
متوسطة بمحرك مروحي
توربيني مزدوج



قادرة على نقل حمولات
كبيرة لمسافات طويلة

تستطيع الطيران لمدة
11 ساعة متواصلة

قادرة على تنفيذ مهام متعددة في
جميع الأجواء الصحراوية والبحرية

مصدر البيانات: موقع إيرباص، موقع بي بي سي

TheECSSR



تعتيم إعلامي حول تطور الاحتجاجات وأعداد القتلى في إيران

ثمة تعتيم إعلامي كبير من قبل النظام الحاكم في طهران، حول الحركة الاحتجاجية التي تشهدها إيران منذ يوم الجمعة الماضي، على خلفية رفع أسعار الوقود وأعداد القتلى الذين سقطوا في هذه الاحتجاجات، وتزعم مصادر تابعة للنظام أنه تم احتواء الاحتجاجات، في الوقت الذي تؤكد فيه مصادر أخرى، أن هذه الاحتجاجات ما تزال مستمرة ومتصاعدة، وهنا أبرز التطورات:

- قالت منظمة العفو الدولية، أمس الثلاثاء: إن ما لا يقل عن 106 محتجين لقوا حتفهم في 21 مدينة في إيران، وفقاً لإفادات موثوق بها من شهود عيان ومقاطع فيديو تم التحقق منها ومعلومات من نشطاء حقوقيين. وأضافت المنظمة أن قناصة أطلقوا النار على الحشود من أسطح المنازل وفي إحدى الحالات من طائرة هليكوبتر.
- استمرت احتجاجات إيران، لليوم الخامس على التوالي، أمس، على الرغم من ادعاء السلطات الإيرانية عودة الهدوء، وعمت الاحتجاجات المناهضة للنظام البلديات الصغيرة والمدن الكبرى برغم القمع الشديد والعدد المتزايد من الضحايا من القتلى والجرحى. وكان الالفت للنظر حرق 9 مكاتب تابعة لممثلي المرشد الإيراني علي خامنئي في المحافظات ومقار رجال الدين المسؤولين الذين يشرفون على تطبيق سياسات النظام.
- دعا حشمت الله طبرزدي، أمين عام الجبهة الديمقراطية الإيرانية، في رسالة صوتية أرسلها إلى وسائل إعلام الخارج، وهو في طهران، إلى عصيان مدني شامل، وحث المواطنين على الالتحاق بالمظاهرات التي قال إنها تخرج كل يوم الساعة 3 بعد الظهر من الميادين والأسواق. أما السياسي الإصلاحي الإيراني، أبو الفضل قدياني، فقد حمل في تصريحات جريئة، المرشد خامنئي، مسؤولية الدماء التي أريقت.
- هددت صحيفة «كيهان» بقلم رئيس تحريرها وممثل خامنئي فيها، حسين شريعتمداري، قادة المحتجين بالإعدام شناً بتهمة الخروج على النظام الإسلامي، على حد تعبيره. كما هدد الحرس الثوري المتظاهرين في جميع أنحاء البلاد بـ «رد حاسم وثوري»، إذا استمرت الاحتجاجات. وأصدرت وزارة الاستخبارات بياناً زعمت فيه أنه تم تحديد «مدبري» الاحتجاجات خلال الأيام القليلة الماضية، وقالت إنه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم.

ماذا تعني هذه التطورات؟

على الرغم من زعم السلطات الإيرانية، احتواء الاحتجاجات التي تفجرت على خلفية رفع أسعار الوقود، يوم الجمعة الماضي، فإن ثمة مؤشرات عديدة تكذب هذا الزعم، ومنها شهادات لحقوقيين مستقلين تؤكد أن هذه الاحتجاجات ما زالت مستمرة، ومنها كذلك لقطات فيديو كثيرة تم بثها على الإنترنت، بعد أن تمكن ناشطون من تجاوز التقييد الذي فرضته الحكومة الإيرانية على خدمة الإنترنت.

ولا شك أن هذا العدد من القتلى الذي كشفت عنه منظمة العفو الدولية وهم (106)، يؤكد أن هذه الاحتجاجات لم تكن عابرة، مع ملاحظة أن المنظمة قالت في بيان إنها تعتقد أن العدد الحقيقي للقتلى قد يكون أعلى (نحو 200)، ويدعم بيان المنظمة فرضية أن تلك الاحتجاجات كانت قوية، حيث قال إن التقارير تكشف نمطاً مروعاً من أعمال القتل غير المشروعة بأيدي قوات الأمن الإيرانية التي استخدمت القوة المفرطة والمميته لسحق احتجاجات سلمية. وفي سياق متصل، قال روبرت كولفيل المتحدث باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، إنه تلقى تقارير عن مقتل العشرات.

وهذا الإفراط في استخدام القوة من قبل قوات الأمن لمواجهة المحتجين، يعكس هلعاً في أوساط النظام الحاكم من إمكانية تنامي هذه الاحتجاجات، على النحو الذي لا يمكن السيطرة عليها، في ظل ما تشهده دول عدة في المنطقة من احتجاجات قوية، مثل ما هو حاصل في كل من العراق ولبنان. وقد جسد هذا الهلع التهديدات التي أصدرها قادة النظام، وعلى رأسهم خامنئي وقادة الحرس الثوري، ضد المحتجين.